العدالة الاجتماعية كمتغير في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة

Social justice as a variable in achieving Social protection for irregular workers

تاريخ التسليم ٢٠٢٢/٣/ ٥

تاريخ الفحص ٢٠٢٢/٣/١٥

تاريخ القبول ٢٠٢٢/٣/ ٢٤

إعداد

فاطمة أحمد محمد بكر

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد السابع عشر المجلد الأول مارس ٢٠٢٢م

العدالة الاجتماعية كمتغير في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة

اعداد وتنفيذ
فاطمة أحمد محمد بكر

ملخص البحث :

تقع هذه الدراسة ضمن نطاق دراسات التخطيط الاجتماعي، حيث هدفت الباحثة من خلالها إلى تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة من خلال مجموعة من الأبعاد (العدالة في الفرص المتاحة – العدالة في توزيع الدخول – العدالة في توزيع الخدمات– المساواة في الحقوق – المساواة في الواجبات)، تحديد مستوى خدمات الحماية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة الحكومية (إدارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة)، وتحديد المعوقات التي تواجه العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بتطبيق المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين بمديرية القوي العاملة إدارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة بمحافظة أسيوط وعددهم (٩) مفردة ، المسح الاجتماعي بالعينة للعمالة غير المنتظمة المسجلين المستفيدين من إدارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة بمديرية قوي عاملة بأسيوط وعددهم (٣٥٤) مفردة، وكشفت نتائج الدراسة إلى صحة الفرض مؤداه (توجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوي خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة) وصحة الفرض الثاني (تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة).

الكلمات الافتتاحية: العدالة الاجتماعية ، الحماية الاجتماعية ، العمالة غير المنتظمة.

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد السابع عشر المجلد الأول مارس ٢٠٢٢م

Social justice as a variable in achieving Social protection for irregular workers

Abstract

This study falls within the scope of social planning studies، through which the researcher aimed to determine the reality of the dimensions of social justice to achieve social protection for irregular employment through a set of dimensions (justice in available opportunities - justice in the distribution of incomes - justice in the distribution of services - equality of rights Equality of duties) determining the level of social protection services provided by the government institution (the Department of Employment and Welfare of Irregular Employment),and identifying the obstacles facing social justice to achieve social protection for irregular employment, To achieve this, the researcher applied a comprehensive social survey of officials in the Directorate of Manpower,Department of Employment and Welfare of Irregular Employment in Assiut Governorate، numbering (9) individuals, and a sample social survey of registered irregular employment beneficiaries of the Department of Employment and Welfare of irregular employment in the Directorate of Labor Force in Assiut، numbering (354) individuals, The results of the study revealed the validity of the hypothesis that (there is a positive، statistically significant relationship between the dimensions of social justice and the level of social protection services for irregular employment) and the validity of the second hypothesis (the dimensions of social justice affect positively predicting social protection services for irregular employment).

Keywords: Social justice , Social protection , irregular workers.

مقدمة :-

تعد العدالة الاجتماعية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لتحقيق المساواة بين كافة فئات المجتمع في مستوى المعيشة، والحقوق والواجبات الدستورية، بما يتضمن صياغة بناء حضاري متكامل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ويؤكد فيه الفرد على هويته وذاته وإبداعه،وبذلك تكون العدالة الاجتماعية وسيلة ومنهجا يقوم على أسس علمية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات للارتقاء بالذوق العام وأخلاقيات وسلوك الأفراد ويدفع أفراد المجتمع إلى المشاركة في بناء مجتمع قوى قادر على الإنتاج والتطوير مع الاستفادة من إمكانيات المجتمعات المادية وثرواتها الطبيعية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمة الحضارية،لذلك لابد أن يكون الأساس في الحماية الاجتماعية هو ضرورة جعلها حافظ أساسي لزيادة الإنتاجية وأن تكون حماية للبشر وليست ولاية عليهم وأن تحقق لهم الإغناء وليس مجرد المساعدة علي الاكتفاء، وذلك باعتبارها وسيلة للاستثمار في رأس المال البشري، فالحماية الاجتماعية في أبسط معانيها هي " مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف في أساسها إلي النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية،والعمالة غير المنتظمة هي فئة طال حرمانها من الرعاية التشريعية وتعمل موسميا وبصفة غير منتظمة في مجال الزراعة والمقاولات والنقل والصيد البحري والمناجم والمحاجر، ولقد اهتمت الدولة بموجب المادة ٢٦ من قانون العمل رقم(١٢) لسنة ٢٠٠٣ لوزارة القوى العاملة والهجرة برسم سياسة ومتابعة تشغيل العمالة غير المنتظمة، وقد أنيط بوزارة القوى العاملة والهجرة لتحديد القواعد والإجراءات المنظمة لتشغيل تلك العمالة، وذلك بمقتضى لوائح إدارية ومالية يصدرها وزير القوى العاملة بعد أخذ رأي نقابات العمالة المعنية.

ويمكن القول بأن الحماية الاجتماعية تهدف إلي تمكين العمالة غير المنتظمة من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة علي المطالبة والضغط بهدف تحقيق التحرر من الحاجة والخوف وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامة، حتى يتمكنوا من مواصلة الحياة الكريمة من خلال الحماية الاجتماعية وهي جزء لا يتجزأ من التطور الديناميكي للحديث ومنفتح الاقتصادات والمجتمعات وتحسين نوعية حياة العمال كنسق من المجتمعات فتساهم في إطلاق الطاقات البشرية.

اولاً : مدخل لمشكلة الدراسة:-

يسعى المجتمع المصري في المرحلة الحالية إلى تحقيق تقدم في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تحسين موارده وطاقاته المادية والبشرية التي تمكنه من مواجهة كافة المشكلات التي تعوق طموحاته في مستوى معيشة أفضل، حيث إن التنمية كقضية حضارية تمثل في مضمونها تنمية إنسانية وأصبح الاهتمام بتنمية البشر والارتقاء

بقدراتهم هو نتيجة لاهتمامات الدول وتسابقها نحو تحقيق تلك التنمية.(خزام ، ٢٠٢١ ، ص٣٣)

وتواجه مصر حالياً- كسائر الدول النامية- تحديات كبرى علمية وتقنية واجتماعية واقتصادية وسياسية لتتمكن من اللحاق بركاب الدول المتقدمة وسد الفجوة التي تفصلها عنها، وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود والتمكن من إشباع الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز، ومن هنا أصبحت قضية التنمية محوراً للاهتمام والشغل الشاغل للدول النامية باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذى يجب أن تنتهجه تلك الدول من دائرة التخلف وتحقيق التقدم المنشود(العيسوي، ٢٠٠١ ، ص٤٩) ، حيث تمثل عملية التنمية المتكاملة للإنسان الشغل الشاغل للعلماء المتخصصين المهتمين بتنمية العنصر البشرى من خلال مشاركة نظم وأنساق المجتمع، فعملية التنمية عملية حضارية متكاملة تعنى برفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية.(السروجي وأخرون ،٢٠٠٢، ص١٠)

وفى أطار العدالة الاجتماعية يتعين أن نتبنى إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وخاصة القاعدة العريضة من العمال والفلاحون والمنتجون المباشرون للسلع والخدمات في هذا المجتمع، لذلك لابد أن يكون الأساس في الحماية الاجتماعية هو ضرورة جعلها حافظ أساسي لزيادة الإنتاجية وأن تكون حماية للبشر وليست ولاية عليهم وأن تحقق لهم الإغناء وليس مجرد المساعدة على الاكتفاء ،وذلك باعتبارها وسيلة للاستثمار في رأس المال البشري.

فالحماية الاجتماعية في أبسط معانيها هي " مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف في أساسها إلي النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ويمكن القول بأن الحماية الاجتماعية تهدف إلي تمكين العمالة غير المنتظمة من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة على المطالبة والضغط بهدف تحقيق التحرر من الحاجة والخوف وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامة.

المادة ٢٦ من قانون العمل رقم(١٢) لسنة ٢٠٠٣والتي اهتمت بموجب هذه المادة وزارة القوى العاملة والهجرة برسم سياسة ومتابعة تشغيل العمالة غير المنتظمة، وهي فئة طال حرمانها من الرعاية التشريعية وهي تلك تعمل موسميا وبصفة غير منتظمة في مجال الزراعة والمقاولات والنقل والصيد البحري والمناجم والمحاجر وقد أنيط بوزارة القوى العاملة والهجرة بعد التشاور مع الوزراء المعنيين والاتحاد العام لنقابات العمال لتحديد القواعد والإجراءات المنظمة لتشغيل تلك العمالة، كما عني المشرع بوضع نظم تكفل إجراءات السلامة والصحة المهنية ووسائل النقل وطرق الإسكان والإعاشة لهذه الطوائف وذلك بمقتضى لوائح إدارية ومالية يصدرها وزير القوى

العاملة بعد أخذ رأي نقابات العمالة المعنية،(قانون العمل الموحد رقم١٢ ، ٢٠٠٣ ، ص٢٠)

القرار الوزارى رقم (١٦٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن إصدار اللائحة المالية والإدارية لتشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات والزراعة والموسميين والمؤقتين ومن في حكمهم).

مادة (١٢) تتولي الادارة المختصة بالوزارة وضع الضوابط والاليات الخاصة بتشغيل العمالة غير المنتظمة وذلك بعد العرض علي اللجنة المركزية لمتابعة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة،كما تتولي الادارة المختصة بالمديرية تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والتشغيل للعمال الخاضعين لاحكام هذه اللائحة طبقا للخطة التي تضعها الادارة المختصة بالوزارة.

مادة (١٨) تقوم ادارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة بالمديرية علي المستوي المحلي بتنفيذ سياسة الوزارة ، وتوصيات اللجان المختصة بشأن العمال الخاضعين لاحكام هذه اللائحة، (لوقائع المصرية ، ٢٠١٩ ، ص١-٢)

وبناء علي ماسبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في القضايا التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:-

١- ما واقع أبعاد العدالة الاجتماعية في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟

٢- ما مستوي خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة للعمالة غير المنتظمة؟

٣- هل توجد علاقة بين مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟

٤- هل تسهم العدالة الاجتماعية في التنبؤ بخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟

٥- ما الصعوبات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟

٦- كيف يمكن وضع خطة مقترحة للعدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟

ثانياً :- أهمية الدراسة:-

تتحدد أهمية الدراسة فى الآتي:-

١-لكل شخص الحق في مستوي معيشة كافي للمحافظة علي صحته ورفاهية اسرته وان يقوم بعمل الحق في اجر عادل مرضي يكفل له ولاسرته بما يتفق بكرامة الانسان وتوفير وسائل الحماية الاجتماعية المناسبة.

٢-التخطيط الاجتماعي يعد أفضل أداة يمكن من خلالها تحقيق التنمية بما يستخدمه من مداخل ونماذج وإستراتيجيات وأبعاد وقيم تسهم في تفعيل الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

٣-انطلاقا من صدور قانون العمل الجديد رقم (١٢) لسنة٢٠٠٣ متناولا ولاول مرة التعرض لمشكلة العمالة غير المنتظمة في مصر حيث تعطي وزارة القوي العاملة والهجرة بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات

العمال والجهات المعنية مسئولية التشاور لتحديد القوانين المستقبلية المنظمة لرسم سياسة وتشغيل هذه الفئات مع توفير المعيشة والحماية الاجتماعية ومن ثم يمكن للخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة العمل كعضو في الفريق للعمل علي مختلف الاتساق.

٤-أصبحت العمالة غير المنتظمة جزء من النسيج المكون للمجتمع والذى يمكن استثماره لصالح المجتمع وإما أن نتركه فيمثل مصدر لعدم التوازن والاستقرار داخل المجتمع.

٥-تعتبر العدالة الاجتماعية الدعامة الأساسية لأي مجتمع ويجب تدعيم قيم رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية الشاملة،

٦-تجاهل العدالة الاجتماعية يؤثر بالسلب علي مسيرة التنمية في أي دولة.

٧-تنبع أهمية الدراسة من الدور الفعلي للعدالة الاجتماعية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات في تحقيق احتياجاتهم وإشباعها وتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

ثالثا :- **أهداف الدراسة**:-

تتحدد أهداف الدراسة في الأهداف التالية :

-

١- تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

٢- تحديد واقع خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

٣- تحديد العلاقة بين العدالة الاجتماعية وخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

٤- تحديد مدي مساهمة العدالة الاجتماعية في التنبؤ بخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

٥- تحديد المعوقات التي تعوق العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

٦- التوصل إلي خطة مقترحة للعدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

رابعاً :- **فروض الدراسة**:-

الفرض الأول: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة مرتفع "، ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:-

(العدالة في الفرص المتاحة-العدالة في توزيع الدخول-العدالة في توزيع الخدمات-المساواة في الحقوق-المساواة في الواجبات)،

الفرض الثاني: " من المتوقع انه توجد فروق بين المستفيدين والمسئولين في تحديدهم لمستوي العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة ".

الفرض الثالث:" من المتوقع أن يكون مستوى خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة مرتفع"، ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:-

(الحماية الاجتماعية-الحماية الصحية-الحماية الاقتصادية-الحماية التعليمية والتثقيفية-الحماية الترويحية والترفيهية).

الفرض الرابع: " من المتوقع انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستفيدين والمسئولين في تحديدهم لمستوي خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة ".

الفرض الخامس:" توجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوي خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة ".

الفرض السادس: " تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة"، ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:-

أ-تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.

ب- تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الصحية للعمالة غير المنتظمة.

جـ- تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة.

د- تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات التعليمية والتثقيفية للعمالة غير المنتظمة.

ه- تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الترويحية والترفيهية للعمالة غير المنتظمة.

خامساً : الإطار المفاهيمى للدراسة:-

١- مفهوم العدالة الاجتماعية:-

نعنى العدالة في المجمع الوجيز في اللغة العربية بأنها احد الفضائل الأربع وهى العلم، الشجاعة، الثقة، الحرية،(المجمع الوجيز،٢٠١١، ص٤٩) وتعرف بأنها نظام اقتصادي يعمل على إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الطبقات داخل المجتمع،(المعجم العربي ، ص٢٦٢)

كما عرفت العدالة الاجتماعية بأنها تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عنصر على فرص متساوية وفعليه لكي ينمو ويتعالى رافض ما تتيح له قدراته،(بدوي ،١٩٨٢ ، ص٣٨٩)

وعرفت العدالة الاجتماعية على أنها الصفات الأساسية لاى نظام، وهى الإرادة الثانية والأبدية لإعطاء كل فرد ما يجب أن يحصل عليه أو هي إعطاء كل ذي حق حقه،(مجمع اللغة العربية، ٢٠٠١، ص٤٠٩)

كمصطلح يقصد به:توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها،وصولاً إلي حالة الرضا المعيشية ودرجة من تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد، حيث الاحتيات الأساسية هنا منظومة مترابطة من المتطلبات الحياتية الشاملة التي لا تقف عند توفير الطعام والشراب(أبو النصر ، ٢٠١٦ ، ص١٩)

والعدالة تعني إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفيرا متساوياً للاحتياجات الأساسية، كما أنها تعني المساواة في الفرص أي كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي،(التوم ، ٢٠١٦، ص٣١) وللعدالة جوانب مختلفة يتعين مراعاتها وهى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والقضائية، وغيرها من الجوانب التي تشكل الأساس الذي يستند إليه المجتمع في صون كرامة إفراده وضمان أمن المجتمع وسلامته، والعدالة هي أحد الفضائل الأربعة التي قال بها الفلاسفة من قديم الأزل وهى " الحكمة، الشجاعة، العفة، العدالة،(مان ،١٩٩٩، ص٣٤٨)وتعد المساواة ركيزة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع فهي أساس لا غنى عنه بالنسبة للحريات العامة، حتى انه قيل إذا لم تكن ثمة مساواة بين الأفراد في التمتع بالحرية فإنه لا يصح الادعاء بأن ثمة حرية، لأن المساواة هي أساس الحرية،(الشرقاوي ،٢٠٠٢ ، ص٣٤٣) كما تعرف العدالة بأنها : إرادة دائمة دائبة لإيتاء كل ذي حق حقه دون المساس بمصالح الغير.(عيسي ، ١٩٩٩، ص١٦)

وتعرف بأنها : التوزيع العادل الذي يقوم به أحد الأطراف للموارد والحقوق والواجبات أوي أي شئ أخر علي جماعة من الفاعلين.(السكري ،٢٠٠٤ ، ص٢٩)

والتعريف الإجرائي للعدالة الاجتماعية في الدراسة الراهنة ما يلي:-

١- تحقيق قدر من أبعاد العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة من (الفرص المتاحة- توزيع الدخول - توزيع الخدمات - المساواة في الحقوق - المساواة في الواجبات)، وتوفير المساواة وعدم التحيز لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غيابها يهدد امن واستقرار سلامة المجتمع.

٢- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو جنسي، أيديولوجي، أو أي مميزات أخرى في(الفرص المتاحة- توزيع الخدمات - الحقوق - الواجبات).

٣- القضاء على التفاوت الاجتماعي الموجود بين المواطنين وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي والتضامن وسيادة القانون بين الجميع.

٢- مفهوم الحماية الاجتماعية:-

في المعجم الوجيز في اللغة حماية: في باب (حمى) حمى فلاناً - حمياً، وحماية: منعه ودفع عنه ويقال: حماه من الشيء منعه ما يضره، أيضاً حماية المواطنين: أي وقايتهم وصيانتهم، (المعجم الوجيز ، ٢٠١١ ، ص١٧٣)

وتُعرف الحماية الإجتماعية بأنها "تلك السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل بسبب المرض أو كبر السن وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الإقتصادية المختلفة"،(خزام ، ٢٠١٠ ، ص٤٣) وتُشير الحماية الإجتماعية للإجراءات العامة

المتخذة استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة إجتماعياً داخل الدولة أو المجتمع(Machael Plamer, 2013,p3،)والحماية هي مجموعة التدابير التي تؤهل الإنسان للحصول على إحتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والمسكن، وخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة إقتصادية وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة، (حمزة ، ٢٠١٥ ، ص٣٠٥) كما تُعرف بأنها مجموعة الإجراءات العامة التي إتخذت إستجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان، والتي تعتبر غير مقبولة إجتماعياً في إطار نظام سياسي ومجتمعي معين (zarazua,et,al،2012 ,p163-176)وهي مجموعة من البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل وإنقطاعه، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية على النحو المطلوب بما يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر.(خزام ، ٢٠١٧ ، ص٣٢٦) وتُعني أيضاً أنها وسيلة للتعبير عن التدخل الرسمي للدولة لتقديم خدمات رعاية صحية وإجتماعية وغيرها للتخفيف من حدة الفقر وتداعيات الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادية والإضطرابات السياسية والإجتماعية والبيئية.

(Deacon al, et ،2015،al ،p17)

وتُشير الحماية الإجتماعية وهي كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الإجتماعية، وتحقيق التوافق والوئام بين أفراد المجتمع وذلك بحماية المجتمع من كل ما من شأنه شرخ هذا الوئام والتوافق المطلوب لتحقيق التنمية الإجتماعية بين الأفراد والمؤسسات،(النحلة، ٢٠١٤، ص٣٩) وتُعرف أيضاً الحماية الإجتماعية بأنها "السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الإقتصادية المختلفة"،(قويدر، ٢٠٠٥ ، ص١٣) وهي "مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو إنخفاض كبير في الدخل من العمل، وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان" (UnitedNations, 2001,p4) .

وتُعرف سياسات الحماية الإجتماعية بأنها "محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الإجتماعية للمواطنين في المجتمع من خلال خطط علمية تحدد برامج ومشروعات موجهة من الدستور والتشريعات مما يحقق العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان في المجتمع"،(خزام ، ٢٠١٦، ص٢٠٢)

والتعريف الإجرائي للحماية الاجتماعية في الدراسة الراهنة ما يلي:-

١- هي مجموعة الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية والتثقيفية وتهدف إلى

رفع مستوي معيشة العمالة غير المنتظمة من خلال تنمية قدراتهم الاقتصادية والتعليمية والصحية.

٢- تهدف برامج الحماية الاجتماعية إلي حماية الفئات الفقيرة من العمالة غير المنتظمة من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوي المعيشة.

٣- وتهدف إلي تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات وتكافؤ الفرص للعمالة غير المنتظمة.

٤- وهي تستند إلى أيديولوجية المجتمع التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الإجتماعية للعمالة غير المنتظمة في المجتمع من خلال الخطط والبرامج والمشروعات الموجهة من الدستور والتشريعات مما يحقق العدالة الاجتماعية.

٣- مفهوم العمالة غير المنتظمة:-

يعرف العامل في اللغة العربية (عامل) والجمع عمال وعاملون، ويقال أعملته كذا واستعملته أي جعلته عاملاً، والعِمالة (بكسر العين)، والعُمالة (بضم العين)، هي أجرة العامل،(الرافعي ، ١٩٦٥، ص٦١٢) ويعرف العامل في قاموس علم الاجتماع هو الذي يقوم بأي نشاط أو جهد موجه نحو إنجاز هدف معين،(غيث ، ١٩٧٩، ص٧٩) وهناك من يرى أن كلمة عامل تشمل جميع الأشخاص الذين يؤدون عملاً تحت إدارة أو سلطة أو إشراف صاحب العمل بموجب عقد عمل بصرف النظر عن قيمة الأجر كبيراً كان أو صغيراً ودون التفاف إلي نوع العمل سواء كان فنياً أو عقلياً أو يدوياً،(بدوي ، ١٩٦٥ ، ص٦٢)ويعرف العامل أيضا على أنه كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب العمل تحت سلطته وإشرافه ـــ(شفيق ، ٢٠٠٣، ص٢٥) وهناك من يعرف العامل علي أنه هو ذلك الإنسان الذي يعمل كي يكسب قوته،(عبد العزيز ، ١٩٩٧ ، ص٢٥) ويعرف القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ العامل في القوانين والتشريعات المصرية الحديثة بأنه كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدى صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه (الشهاوي ، ٢٠٠٣ ، ص٢١) ويعرف العمالة غير المنتظمة بأنها الوظائف التي يكون فيها مكان عمل المستخدم خارج مقر منشأة صاحب العمل (كالعمال الخارجيين دون استخدام عقد استخدام)، الوظائف التي لا تطبق فيها لوائح العمل او تنفذ فيها او يتقيد بها لاي سبب من الاسباب وتحدد المعايير العملية لتعريف الوظائف غير المنتظمة للمستخدمين وفقا للظروف الوطنية ولتوفر البيانات، كما تعرف العمالة غير المنتظمة بأنها:هي عبارة عن اجمالي عدد الوظائف غير المنتظمة في اطار منشآت القطاع المنتظم او منشات القطاع غير المنتظم والمستخدمون في الوظائف غير المنتظمة ، ولا يتمتعون بالحماية الاجتماعية او الحق في بعض اعانات الاستخدام (كالاخطار المسبق بالطرد او مدفوعات الفصل او الاجازة ٩٦ بالعمالة غير المنتظمة):- (معوض ، ٢٠٠٩، ص١-٣) ويقصد في تطبيق احكام هذه اللائحة المالية والادارية بشأن تشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة

بالمصطلحات الاتية المعاني المبينة قرين كل منها:-(اللائحة المالية والإدارية المرفقة بشأن تشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة، ٢٠١٩، ص١)

١. العمل الموسمي: العمل الذي يتم في مواسم دورية متعارف عليها أيا كان مدته.
٢. العمل المؤقت : العمل الذي يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط وتقتضي طبيعة انجازه مدة محددة، او ينصب علي عمل بذاته، وينتهي بانتهائه.
٣. العمل العرضي: العمل الذي يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، ويستغرق انجازه اكثر من سته شهور.
٤. عمال الموانئ : العاملون الذين يقومون باداء عمل غير دائم بطبيعته بالموانئ البحرية داخل المياه الاقليمية والجافة ، والموانى النهرية.
٥. عمال الزراعة: العمال الذين يقومون باعمال في مجال الزراعة، والري ، والصرف، الثروة المائية لدي صاحب عمل وتحت اداراته او اشرافه لقاء اجر ايا كان نوع العمل محل العملية، ولا يعتبر من عمال الزراعة مالكي او مستأجري او حائزي الاراضي الزراعية.
٦. عمال الصيد : عمال الصيد علي المراكب لدي الغير والاستزراع السمكي والزريعة ومن في حكمهم.
٧. عمال المقاولات : العمال الذين يرتبط عملهم باعمال المقاولات ايا كانت مدة او نوع هذا العمل.

تحديد مفهوم العمالة غير المنتظمة إجرائياً:-

١- هو كل عامل يعمل مقابل أجر مادي مهما كان نوعه في خدمة صاحب العمل تحت سلطته وإشرافه.
٢- هو كل عامل يعمل في اطار منشآت القطاع المنتظم او منشات القطاع غير المنتظم والمستخدمون في الوظائف غير المنتظمة.
٣- وهي الوظائف التي لا تطبق فيها لوائح العمل او تنفذ فيها او يتقيد بها لاي سبب من الاسباب ولا يتمتعون بالحماية الاجتماعية او الحق في بعض اعانات الاستخدام (كالاخطار المسبق بالطرد او مدفوعات الفصل او الاجازة ٩٦ بالعمالة غير المنتظمة).
٤- أيضا هو كل عامل يعمل في الأعمال الموسمية والمؤقتة والعرضية والموانئ والزراعة والصيد والمقاولات ومن في حكمهم.

سادساً :الإطار النظري للدراسة:-

أولاً: أسس تحقيق العدالة الاجتماعية :-

ويمكن القول أن مفهوم العدالة الاجتماعية ظهر في البداية باعتباره مبدأ أخلاقي يركز علي

المساواة والعدالة في تكافؤ الفرص حيث تبنت الدولة الاشتراكية هذا المفهوم لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع، ثم بعد ذلك ظهر تطور للمفهوم في السبعينات علي يد جون روالز John Rawls ليتبني مفهوم العدالة الليبرالية وذلك للتخفيف من النتائج السلبية للأنظمة الرأسمالية لتؤكد علي عدالة توزيع الخدمات والموارد المتاحة، وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ركز مفهوم العدالة علي عدالة الأجيال القادمة وحقهم في الموارد والإمكانيات الحالية فيمكن القول أن مفهوم العدالة في هذه الفترة مفهوم مستقبلي،لذلك تعددت وتنوعت الوسائل والأساليب التى يستخدمها دول العالم من اجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى، وذلك لأن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتمد على مصفوفة واسعة من المتغيرات التى يجب وضعها فى الاعتبار عند صياغة الاستراتيجية العامة للتنمية، وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات عامة لتحقيق العدالة الاجتماعية .(الحسيني ، ١٩٩٦ ، ص٢٦)

وتتركز فكرة العدالة الاجتماعية على أربعة مبادئ رئيسية هي :-

١- أن فكرة وجود المجتمع الحر تستند على المساواة بين كافة المواطنين.

٢- أن كل فرد يستحق المواطنة وعليه أن يبقى باحتياجاته الأساسية.

٣- أن لكل فرد حق في تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول على الفرص الحياتية المتاحة.

من العرض السابق يتضح أنه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النقاط التالية والتي اعتمدت عليها الباحثة في صياغة متغيرات الدراسة:-

١- عدالة الفرص المتاحة(تكافؤ الفرص): من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ أمام جميع سكان المجتمع في الحصول علي الخدمات والوظائف.

٢- العدالة في توزيع الخدمات:حيث يجب حصول أفراد المجتمع علي الخدمات المتاحة بسهولة مثل الآخرين ودون تمييز.

٣- المساواة في الحقوق والواجبات: حيث يجب تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحصول علي حقوقهم الأساسية كالحق في المسكن والمشرب،إلخ وكذلك المساواة في أداء واجباتهم ومسئولياتهم.

٤- العدالة في توزيع الدخول: من خلال ضمان حد أدني للأجور يكفل مستوي معيشي ملائم لسكان المجتمع.

ثانياً :- أهداف ومعايير العدالة الاجتماعية:-

فالهدف من تحقيق العدالة الإجتماعية يتمثل في الآتي :-(Craig,2002,p672)

١- تحقيق الإنصاف والمساواة في النتائج.

٢- الاعتراف بالكرامة والمساواة وتشجيع احترام الذات للجميع.

٣- تعظم الحد من عدم المساواة في الخيارات والفرص والدخل والثروة.
٤- مشاركة الجميع بنا في ذلك الفئات المحرومة والأكثر حرماناً.
٥- القضاء على الظلم الاجتماعي اليومي للملاين من الفقراء.
٦- إعادة توزيع للموارد (الضرائب ، الفوائد ، المنافع).

فالعدالة الاجتماعية يمكن أن تقتصر على مسائل أيديولوجية أو أخلاقية أو يمكن أن تكون كقوى واقعية وهي تهدف إلى:- (Cherly Simrell,2000,p2)

١. إعادة توزيع الموارد.
٢. التحقق من المشاكل التي تؤدي إلى تحقيق المعاناة البشرية.
٣. تعزيز السلام والعدالة والإنصاف.
٤. التحقق من المشاكل المتصلة بالفقر والقهر والتمييز.
٥. السعي إلى تحقيق التغير الاجتماعي.

فالهدف النهائي للعدالة الاجتماعية هو أن يكون أفراد المجتمع قادرين على تنظيم حياتهم ويصبحون أعضاء مسئولين عن تنمية مجتمعهم ، فتهدف العدالة الاجتماعية إلى مكافحة التميز ضد المجتمعات المهمشة، Glan (Ou Ane&p35-34)،2001،2

ثالثا :- افتراضات العدالة الاجتماعية :-

افتراضات لابد وأن تقوم عليها العدالة الاجتماعية كالآتي :- (Lawrence R,2009,p5)

١- التركيز على العدالة الاجتماعية يتطرق إلى القيم الأخلاقية التي تتمثل في الحياد، عدم الاضطهاد، توسيع الخيارات.
٢- أن العدالة الاجتماعية تسعى إلى تغيير الأنظمة التي أدت إلى الظلم وبذلك فإنها تسعى إلى إنتاج أنظمة ثابته من أجل التغيير الذي يتخلص من النظم القائمة التي تعمل على إيجاد نظم عادلة.
٣- أنه لكي يتم تغيير هذه الأنظمة الظالمة لابد من الانخراط في البحوث والتدخل مباشرة في تغيير هذه النظم الظالمة من خلال مساعدة الناس على الحوار، تنمية مهاراتهم، تمكين شخصيتهم على التغيير، التدخل لصالح أولئك من هم يعانون من قلة الموارد والتهميش ونهج العدالة يعني الانخراط في الاتصال لتغيير أنظمة غير عادلة.
٤- التضامن والتواصل لمواجهة ذلك الظلم الاجتماعي ومحاولة تفقد النظم التي تنتج وتتكاثر وبعد ذلك تدخل في محاولة لتغيير مثل هذه النظم لتحقيق العدالة الاجتماعية.

والعدالة الاجتماعية يفترض أن تكون متسقه مع التعددية الثقافية، وأن تعمل العدالة الاجتماعية على:-

١- خلق مجتمع أكثر مساواة وهذا الافتراض يتعارض مع العولمة واستثمار السوق.

٢- المحافظة على حقوق الفرد المساواة الاجتماعية والحصول على استحقاقات العدالة الاجتماعية والجهود الرامية إلى تحقيق الحقوق المدنية والفرص وتوزيع الدخل.

٣- الحد من الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع ومواجهة الاستبعاد الاجتماعي وإقامة مجتمع عادل قائم على المساواة من حيث " العرق ، الجنس ....إلخ.

رابعاً :- مبادئ وأخلاقيات العدالة الاجتماعية:-

إن الشعور بالعدالة الاجتماعية واتخاذها نبراساً فى الحياة والحكم يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام،وهذا يتطلب الالتزام من جانب المؤسسات بمجموعة من المبادئ والأخلاقيات تتمثل فى:-

١- المساواة: وتعنى المساواة فى توفير الحقوق والواجبات والفرص لجميع المواطنين دون تمييز من خلال تكافؤ الفرص فى الوصول إلى الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع.(Calma et,al,2011,p11)

٢- الإنصاف: ويقصد به الإنصاف فى تقديم الخدمات واتخاذ القرارات وتوزيع الموارد لأولئك الذين هم فى حاجة إليها بهدف تحقيق المصلحة لجميع الأفراد وضمان حق الأجيال القادمة فى الحصول على الموارد،

٣- المشاركة: ويقصد بها مساهمة جميع المواطنين دون تمييز فى اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم ودعم الفرص للمشاركة فى التخطيط واتخاذ القرارات جنباً إلى جنب مع الآخرين من أجل الوصول إلى نتائج أفضل)

٤- الديمقراطية: العدالة الاجتماعية تقوم على الفكرة القائلة بأن العدالة الاجتماعية تكمن فى قلب الديمقراطية لأن الديمقراطية تعنى فى معناها أن الشعب هو صاحب السلطة أى حكم الشعب.(رشوان ، ٢٠٠٦، ص ١١)

٥- حقوق الإنسان: العدالة الاجتماعية تعمل على تدعيم الحقوق والحريات الأساسية ،وتشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أى تمييز لاعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة أو الأصل،(الرشيدي ، ٢٠٠٦، ص ١٦)

أما الأخلاقيات فتتمثل فى :-

١- الاحترام: ويعنى احترام العملاء والأسر والمجتمعات وذلك من أجل تحسين أحوال الفئات الضعيفة والمضطهدة وكذلك احترام حقوق الناس وكرامتهم والأعراف السائدة بينهم.

٢- المسئولية: وللمسئولية ثلاثة مستويات وهي :-

أ- ضمان المساواة فى الفرص وعدم التمييز والتقليل من الآثار الناتجة عن الاستبعاد وأن يكون لجميع الأفراد الحق فى الاستفادة من الخدمات والحصول على الرعاية.

ب- منع التحيز والوقوف ضد الممارسات الظالمة والقضاء على سائر أشكال الظلم الاجتماعي.

ج- أن يعمل المهنيون على خدمة الفئات الضعيفة والمضطهدة والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية لهم.

٣- الاهتمام بالعمل الاجتماعي: ويتضمن ذلك تشجيع الأعمال الخيرية الهادفة لخدمة المجتمعات المحلية ذات الموارد المحدودة والقضاء على الظلم، وأن يشترك الأخصائيون الاجتماعيون في العمل الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة فى الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص ضماناً لتلبية احتياجاتهم الأساسية (Rebecca,et,al,2006,p2) (et،.

ومما سبق يمكن القول أن الالتزام بهذه المبادئ والأخلاقيات يمثل ضرورة بالغة يجب أن تأخذها الدولة فى اعتباراتها أثناء صنع سياساتها الاجتماعية من أجل الوصول إلى مجتمع عادل اجتماعياً، يشعر فيه كل مواطن بالمساواة والإنصاف والمواطنة واحترام حقوقه الأساسية، مجتمع يستطيع الفرد من خلاله المشاركة فى كافة المجالات وفى اتخاذ القرارات التى تمس مختلف جوانب حياته ، مجتمع تسود فيه سيادة القانون دون تمييز بما يحقق أهداف ثورتى٢٥ يناير و٣٠ يونيو المجيدة التي سعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف رئيسي واستراتيجى لها، ولكى يتحقق هذا فإننا في حاجة إلى التعرف على مجموعة من النظريات التى تعزز العدالة الاجتماعية داخل المجتمع،

خامساً:- آليات اتحقيق العدالة الاجتماعية:-

تقوم العدالة الاجتماعية علي عدة مقومات وآليات ومن أبرزها ما يلي:-(العوران،٢٠١٤، ص٢٣٢)

١-نشر المساواة بين الافراد:وهنا يقصد إنتشار المساواة بين أفراد المجتمع في الكثير من النواحي سواء الناحية القانونية، أو الشرعية، أو تولي المناصب، وبالطبع تعود إنتشار المساواة بين أفراد المجتمعات بالكثير من الفوائد علي رأسها إنتشار المحبة والأمل بين صفوف أبناء المجتمع أما عدم نشر المساواة يؤدي الي نشر الكراهية والفساد، والظلم.

٢-توافر توزان إجتماعي:ويعني ذلك الإلتزام بالعدل أثناء توزيع الثروات بين أبناء المجتمع الواحد وذلك حتى يتم حدوث توزان بين الافراد في مستوي معيشتهم بالشكل الذي يؤدي إلي التخلص من الفوارق بين الطبقات، والجدير بذكر أن الإسلام إهتم بذلك الجانب إهتماماً كبيراً حيث أكد علي ضرورة إلتزام الأغنياء بأداء واجبهم تجاه الطبقات المهمشة بالشكل الذي يضمن لهم العيش الكريم ومن ثم فعملية التوازن الإجتماعي لا يتحقق الإ من خلال إعطاء الطبقات المستبعده كافة حقوقها، وذلك لضمان العيش الكريم لهم كغيرهم من الطبقات الأخري.

٣-إحترام حقوق الإنسان:لا يمكن للعدالة الاجتماعية أن تتحقق إلا من خلال إحترام حقوق الإنسان والتمسك بها، والجدير بالذكر أنه إذا لم يتم المحافظة علي حقوق الإنسان سيؤثر ذلك بالسلب علي العدالة الاجتماعية لأنه سيؤدي إلي غيابها.

سادساً:- سياسات الرعاية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية :-

وتعرف سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطة علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع،(السروجي ،٢٠٠٤، ص ١٣)وكما تشير سياسة الرعاية الاجتماعية إلي القوانين واللوائح التي تحكم بوجود برامج الرعاية الاجتماعية المعنية، ونوع العملاء المقدمة لهم الخدمة، ومن المؤهل لنيل هذه الخدمة، وتشمل سياسة الرعاية الاجتماعية قرارات علي مستويات متنوعة من الحكومة، وهي التي تحدد من المخول لهم استلام المساعدات العامة وهي التي تضع القواعد المتعلقة بأنواع الخدمات التي يجب تقديمها ومؤهلات من يقوم بتقديم هذه الخدمات، (Ashman,2007,p208)كما أن السياسة الاجتماعية هي صمام الأمان الذي يقي الفئات الضعيفة من الارتجال والعشوائية في رعايتها وتضمن لهذه الفئات الرعاية أياً كانت المتغيرات فهي الدستور المكتوب والواجب التنفيذ ليمثل مظلة اجتماعية بكافة أشكال الرعاية الاجتماعية من تأمين وصحة وتعليم وإسكان وخدمات اجتماعية،ومن أهم الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية هي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع وتوزيع الثروات بما يحقق الحياة الكريمة للفرد وتقديم الخدمات التي من شأنها القضاء علي المشكلات الاجتماعية خاصة تلك التي تصاحب موضوعات العدالة الاجتماعية والتفرقة العنصرية وتوفير فرص العمل وإيجاد برامج التأهيل لأفراد المجتمع ككل والأكثر احتياجاًعلي وجه الخصوص،(ناجي،٢٠١٢، ص١٥-٢١)وفهم العدالة الاجتماعية يشكل تحدياً للأخصائيين والمخططين الاجتماعيين، لأنهم لا يدركون أحياناً ما الدور الذي تلعبه العدالة الاجتماعية عند تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة بقضايا مثل توزيع الموارد والدخل والفقر، حيث تعد العدالة الاجتماعية الشكل الأساسي للعدالة.(Himchak،v,2011,p1)وحيث ينهض الإصلاح الاجتماعي ويرتكز علي أسس محددة تقوم بدورها من الواقع المجتمعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتشريعي والدستوري، وتعد أهدافاً مجتمعية عامة تحددها السياسة الاجتماعية من برامج ومشروعات، ويمكن تحيد هذه الأسس في سياق واقع المجتمع العربي في تفاعله مع النسق العالمي:- (السروجي،٢٠٠٩، ص٢٥٦)

- توفير واحترام الحقوق السياسية للمواطنين بكافة فئاتهم مع أولوية التخطيط لمقابلة حاجات الفئات الضعيفة، والأكثر حرماناً وارتباط هذه الحقوق بالمسئوليات والواجبات

للمواطن في المجتمع، ومسئوليات الدولة تجاه محدودي الدخل.

- التخطيط للعدالة الاجتماعية في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية بين الفئات والقطاعات المجتمعية، وقد يتعدي ذلك كدعوة البعض للعدالة الاجتماعية بين الدول وتدعيم المواطنة وترسيخ الثقة بين المواطنين والدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- الاعتماد علي التخطيط كنهج للإصلاح والتحديث في المجتمع لتدعيم العدالة والمساواة وتعزيز المواطنة والحقوق الإنسانية ومقابلة الحاجات الأساسية والإرتقاء بنوعية الحياة في المجتمع.

ويمكن تحديد أهمية التخطيط في تحقيق العدالة والمساواة بين المجتمعات المحلية وإحداث التوازن بين القطاعات والمجتمعات من ناحية وبين الفئات السكانية من ناحية أخري ويبرز هنا دور التخطيط في توزيع عادل للخدمات، فأحد أهم أدوار المخطط الاجتماعي هو تقديم التوصيات حول كيفية اتخاذ القرار، ومن أهم جوانب التوزيع، التوزيع بين مختلف الجماعات والطبقات الاجتماعية، فالمخططين الاجتماعين في مجال توزيع الخدمات معنيون بتخفيف مظاهر التفاوت وعدم المساواة والتوصية بمنح الأولوية للمناطق والجماعات التي في حاجة إلي تلك الخدمات، (كونيرز،١٩٩٠،ص٦٥) ويتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية قيادة حكيمة وقوية تساهم في:- (Lavra،Mvera ،2008،p16)

أ- بناء شراكات لجعل العدالة الاجتماعية حقيقة واقعية من خلال مساعدة المهمشين ومنهم (العمالة غير المنتظمة) والذين يعانون من مشاكل والعمل علي حلها.

ب- مساعدة العمالة غير المنتظمة علي مواجهة الحرمان وتلبية كافة احتياجاتهم.

ت- إطلاق القدرات تاكامنة للأفراد الذين يعيشون داخل هذه المجتمعات.

ث- توزيع الموارد بشكل عادل علي الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

ج- دعم الاستثمار الاجتماعي والقيام بالمشاريع الاجتماعية لإحداث تغييرات اجتماعية لأولئك الذين يعانون من الحرمان وتحقيق التماسك الاجتماعي داخل المجتمع.

فالعدالة الاجتماعية تشير إلي النهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية لجميع الأفراد والجماعات والسماح لهم بالوفاء باجتياجاتهم بنفس القدر، وأن معظم المجتمعات تسعي إلي تهيئة الظروف لتحقيق العدالة الاجتماعية (Peter,2008,p2)

كما ان التخطيط له دور فعال وحيوي حيث العمل بها ضمن آليات الدولة في الإنتاج والعمل علي تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والحاجة إلي ضرورة وجود إستراتيجية لسياسات الرعاية الاجتماعية القائمة من خلال:-

١- الاشتراك في تشريعات الرعاية الاجتماعية وإدارة الميزانيات.

٢- تمكين المجتمع المحلي وخلق شراكات رئيسية بين المنظمات التطوعية

والحكومية من أجل الحصول على الموارد وتحقيق الأهداف.

٣- مواجهة المستبعدين اجتماعياً.

٤- تقديم المشورة للذين يعانون الفقر وفق مبادرات رئيسية من الحكومة لمواجهة الفقر والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي.

٥- تقدير احتياجات جميع فئات المجتمع والعمل علي تحديد أهدافهم وأولوياتهم وتطوير الخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات من خلال الاشتراك في السياسات.

٦- تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في المنظمات الخاصة وفي القطاع الخاص علي نحو أكثر لمواجهة المشكلات.

٧- تمكين المواطنين وتعزيز مشاركتهم ومحاولة الحصل علي أكبر قدر من التمويل الحكومي (Gary Craig,2002,p227)

سابعاً :- أهمية الحماية الاجتماعية:-

ويمكن ان تتمثل أهمية الحماية الاجتماعية فيما يلي:-

١. تلعب الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في تمكين الحكومة للتصدي للفقر وعدم المساواة، وذلك من خلال التنسيق مع القطاعات الأخرى.

٢. إدماج المشاركة المجتمعية في ثقافة المجتمع، ولمواصلة تعزيز تماسك روابط المجتمع، ولزيادة قدرة الأسر على توليد الدخل.

٣. تعزيز الحماية الاجتماعية نظم الاستجابة السريعة للتخفيف من المخاطر، ويتم ذلك من خلال تحديد العناصر الأساسية للإدارة الفعالة للمخاطر، ومن ثم توضع الخطط الفعالة في وقت مبكر للطوارئ، ويخصص التمويل والترتيبات المؤسسية الكافية ولكي تكون قادرة على الاستجابة.

٤. تعزيز التنسيق لبناءات الحماية الاجتماعية وذلك من خلال بناء نظام معلومات الإدارة الالكترونية على الصعيد الوطني.(Ministery of Local Government,2011,p2-7)

ثامناً:- وظائف ومكونات الحماية الإجتماعية:-

لنظم الحماية الاجتماعية الحديثة وظيفتان أساسيتان هما:-

وظيفة مظلة الأمان: التي ينبغي أن تضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع يواجه الفاقة بالحد الأدنى لمستوى الإيرادات النقدية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغذى.

وظيفة الحفاظ على الدخل: والتي تتيح لأفراد المجتمع النشطين اقتصادياً أو المقيمين بناء الاستحقاقات التي تمنح لهم بالحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثنا فترات البطالة أو المرض أو الولادة أو الشيخوخة أو العجز أو الوراثة وحين يتعذر الحصول على أشكال أخرى من الإيرادات والنشاط.

ويمكن إدراك نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال أربعة مكونات هي:-

١. نظام التأمينات الإجتماعية وهي المزايا القانونية المرتبطة بالعمل وتتضمن(المعاشات التقاعدية، المزايا النقدية قصيرة الأمد، التأمين الصحي الإجتماعي).

٢. نظم المزايا الإجتماعية العالمية "الشاملة" وهي المزايا لجميع المقيمين وتتضمن (العلاوات الأسرية، الخدمات الصحية العامة، والمنح السكانية للشيخوخة).
٣. نظم المساعدات الإجتماعية وهي مزايا تخفيف الفقر النقدية والعينية للمواطنين والمقيمين من ذوى الحاجات الخاصة.
٤. نظم المزايا الخاصة وهي المزايا المرتبطة بالعمل أو الفردية (المعاشات التقاعدية المهنية، التامين الصحي المقدم من جهة العمل).(مكتب العمل الدولي،٢٠٠٨ص٥-٦)

تاسعاً: التحديات التي تواجه الحماية الاجتماعية في مصر:-

ويرى كلاً من سارا وحيوب (Sara&Huib) أن هناك أربعة تحديات تواجه الحماية الاجتماعية هي:- (p5،2014،vaes&Hujse)

١. إقامة سياسة شاملة للحماية الاجتماعية:- لكي تكون سياسة الحماية الاجتماعية سياسة فعالة فلابد أن تكون شاملة إلا أن إقامة هذه السياسة الشاملة تواجه عدة صعوبات منه التزايد السكاني وخاصة في الدول النامية، وتصنيف الناس في فئات وتحديد الخصائص الفردية للسكان الجماعات المستضعفة،المعاقين،الأطفال المساء إليهم...الخ) ولكل فئة من هذه الفئات هل تحتاج إلى التأمينات أم إلى المساعدات وهل تقوم بها الحكومات أم الهيئات الأهلية،
٢. ضمان حقوق الإنسان من خلال الحماية الاجتماعية: -وهو يتمثل في ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن الإنسان له الحق في الأمان الاجتماعي وبمعنى آخر ضمان حقوق الإنسان يمكن ترجمتها من خلال الحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية من خلال استخدام مداخل معينة لتحديد فئات الأفراد والجماعات طبقاً لمحكمات معينة،
٣. صنع سياسات للحماية الاجتماعية وضمان الشراكة الديمقراطية:- في هذا التحدي توجد قضيتان الأولى صنع سياسة للحماية الاجتماعية والثانية قضية الشراكة الديمقراطية فمن الملاحظ أن المانحين لم يرتبطوا بطريقة فاعلة في سياسات الحماية الاجتماعية في الدول ذات الدخل المنخفض والذين في الغالب يقترحون آليات جديدة للحماية الاجتماعية أكثر من صنع سياسة للحماية الاجتماعية ويميلون إلى إنشاء منظمات غير حكومية أكثر في صنع سياسة حكومية للحماية الاجتماعية كما أن ممارسات المانحين لا تعطي دائما الحق للحكومات لصنع سياسة دائمة وشاملة للحماية الاجتماعية حتى ولو كانت الشراكة الحكومية لبناء الحماية الاجتماعية في تزايد سنة عن أخرى،
٤. التمويل المستخدم لسياسة الحماية الاجتماعية:- أن ضمان التمويل المستدام يضمن التغطية لسياسة الحماية الاجتماعية وتمويل سياسة الحماية الاجتماعية يمكن أن يتم عن طريق المستوى القومي والمستوى العالمي وقد أشارت البحوث إلى انه بالرغم

من وجود بعض الموارد في الدول ذات الدخل المنخفض إلا أنها تكون غير كافية لضمان سياسة فعالة للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، ودعم المانحين ضروري في نفس الوقت،

عاشراً:- الاجراءات المنهجية للدراسة:-

اولاً: نوع الدراسة:- تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية،

ثانياً: المنهج المستخدم:-إعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة للعمالة غير المنتظمة وإستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لفريق العمل (المسئولين)،

ثالثاً: مجالات الدراسة:-

أ. المجال المكاني: إدارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة بمديرية القوي العاملة والهجرة بأسيوط،

ب. المجال البشري:-

- عينة عشوائية بسيطة للعمالة غير المنتظمة المسجلين المستفيدين وعددهم (٣٥٤) مفردة.
- أسلوب المسح الإجتماعي الشامل لفريق العمل (المسئولين) وعددهم (٩) مفردة.

ج. المجال الزمني: وهي فترة جمع البيانات من الميدان وهي من ٢٠٢١/٨/١٦م إلي ٢٠٢٢/١٢/٣١م.

الحادي عشر: نتائج الدراسة:-

الفرض الأول: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة مرتفع ".

- وللتحقق من هذا قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابات المستفيدين على استبيان العدالة الاجتماعية, ثم قامت الباحثة بحساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة لحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي والجدول التالي يوضح ذلك: -

قيمة "ت" ومستوى الدلالة للفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لاستبيان العدالة الاجتماعية كما يحددها المستفيدون (ن = ٣٥٤)

أبعاد العدالة الاجتماعية كما يحددها المستفيدون	المتوسط الحقيقي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الانحراف عن المتوسط الفرضي	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
العدالة في الفرص المتاحة	٦	٠.٦٥	١٠	- ٤	- ١١٦.٢٣	٠.٠١
العدالة في توزيع الدخول	٩.٢٥	١.٠١	١٠	- ٠.٧٥	- ١٣.٩٦	٠.٠١
العدالة في توزيع الخدمات	٨.١٠	٠.٨١	١٠	- ١.٩	- ٤٤.٦٠	٠.٠١
المساواة في الحقوق	١٠.١٠	١.٠٧	١٠	٠.١٠	١.٧٩	٠.٠٨
المساواة في الواجبات	١١.٨٦	١.٢٦	١٠	١.٨٦	٢٧.٩١	٠.٠١

الدرجة الكلية	٤٤.٩٥	٤.٦٦	٥٠	- ٥.٠٥	- ٢٠.٤١	٠.٠١

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لكل من (العدالة في الفرص المتاحة العدالة في توزيع الدخول, العدالة في توزيع الخدمات), وكانت الفروق لصالح المتوسط الفرضي, مما يدل على وجود مستوى منخفض في (العدالة في الفرص المتاحة, العدالة في توزيع الدخول, العدالة في توزيع الخدمات) كما يحددها المستفيدون، وقد يرجع ذلك إلي غياب العدالة في الفرص المتاحة والعدالة في توزيع الدخول والخدمات وهذا يعكس عدم معرفة المستفيد بالخدمة المقدمة له وعدم وجود عدالة في توزيع الدخول وتعقد الأجراءات اللازمة في الحصول علي الخدمة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لبعد (المساواة في الحقوق). مما يشير إلى وجود مستوى متوسط من (المساواة في الحقوق) كما يحددها المستفيدون، وقد يرجع ذلك الي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحصول علي الحقوق التي تنص عليها اللائحة وكذلك المساواة في الحقوق مما يؤكد علي اهمية تدخل الدولة لتوفير المساواة بين جميع افراد الوطن الواحد .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لبعد (المساواة في الواجبات) وكانت الفروق لصالح المتوسط الحقيقي, مما يدل على وجود مستوى مرتفع من (المساواة في الواجبات) كما يحددها المستفيدون، وهذا يعكس ضرورة تحقيق المساواة بين جميع العمالة غير المنتظمة في الواجبات بدون تمييز للحد من الاستبعاد الاجتماعي لهؤلاء الفئة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي في الدرجة الكلية لأبعاد العدالة الاجتماعية وكانت الفروق لصالح المتوسط الفرضي, مما يدل على وجود مستوى منخفض من (العدالة الاجتماعية ككل) كما يحددها المستفيدون، وهذا يعكس ضرورة الاهتمام بتطبيق العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة من خلال تنفيذ وتطبيق القرار الوزاري رقم (١٦٢) لسنة٢٠١٩بشأن اللائحة المالية والادارية لتشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات والزراعة والموسمين والمؤقتين ومن في حكمهم).

-وللتحقق من هذا قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابات المسئولين على استبيان العدالة الاجتماعية, ثم قامت الباحثة بحساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة لحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي, والجدول التالي يوضح ذلك:-

قيمة "ت" ومستوى الدلالة للفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لاستبيان العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون (ن =٩)

أبعاد العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون	المتوسط الحقيقي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الانحراف عن المتوسط الفرضي	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
العدالة في الفرص المتاحة	١٠.٣٣	١.٢٢	١٠	٠.٣٣	٠.٨١٦	٠.٤٤
العدالة في توزيع الدخول	١١.١١	٠.٧٨	١٠	١.١١	٤.٢٦	٠.٠١
العدالة في توزيع الخدمات	١٢.٦٧	١.٣٢	١٠	٢.٦٧	٦.٠٥	٠.٠١
المساواة في الحقوق	١١.٦٧	٢.٨٢	١٠	١.٦٧	١.٧٧	٠.١٢
المساواة في الواجبات	١٣.٣٣	٢.٥٠	١٠	٣.٣٣	٤	٠.٠١
الدرجة الكلية	٥٩.١١	٥.٦٤	٥٠	٩.١١	٤.٨٤	٠.٠١

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لبعدي (العدالة في الفرص المتاحة, المساواة في الحقوق), مما يشير إلى وجود مستوى متوسط من (العدالة في الفرص المتاحة, المساواة في الحقوق) كما يحددها المسئولون، ولذلك يستلزم ضرورة المساواة في الفرص المتاحة بين الجميع ومراعاة الانصاف والقضاء علي المحسوبية مما يتيح الفرص بالتساوي لجميع العمالة غير المنظمة في الحصول علي فرصة عمل مناسبة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي للأبعاد (العدالة في توزيع الدخول, العدالة في توزيع الخدمات, المساواة في الواجبات) وكانت الفروق لصالح المتوسط الحقيقي, مما يدل على وجود مستوى مرتفع من هذه الأبعاد كما يحددها المسئولون، وقد يرجع ذلك الي الاهتمام الذي توليه الدولة لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات وذلك من خلال خدمات الحماية الاجتماعية مما يؤكد دور الدولة لتوفير الخدمات المادية والدعم من خلال توفير الخدمات وزيادة دخلهم المادي وعقد العديد من الاتفاقيات لضمان تحقيق العدالة في توزيع الخدمات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي في الدرجة الكلية لأبعاد العدالة الاجتماعية وكانت الفروق لصالح المتوسط الحقيقي, مما يدل على وجود مستوى مرتفع من (العدالة الاجتماعية ككل) كما يحددها المسئولون، وقد يرجع ذلك الي دور الدولة في تحقيق العدالة في توزيع الخدامات وتتعدد فرص العمل المتاحة ليحدث تقارب في الفوارق بين الطبقات ليحدث بذلك العدالة في توزيع الخدمات والعدالة في توزيع فرص العمل المتاحة وقد يرجع ذلك الي اهتمام الدولة في

تقديم الخدمات والرقابة الجيدة للحصول علي توفير الخدمات الذي تدعمه الدولة لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين العمالة غير المنتظمة.

الفرض الثاني : " من المتوقع انه توجد فروق بين المستفيدين والمسئولين في تحديدهم لمستوي العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة ".

وللتحقق من هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار "ت" T.test لحساب دلالة الفروق بين المستفيدين والمسئولين في تحديدهم لمستوى العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وتوضح بيانات الجدول التالي نتائج الاختبار:-

نتائج اختبار "ت" للمقارنة بين المسئولين والمستفيدين في تحديدهم لمستوى العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة

أبعاد العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة	طرفي المقارنة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	المستفيدون	٣٥٤	٤٤.٩٥	٤.٦٦	٧.٤٦ -	٠.٠١
	المسئولون	٩	٥٩.١١	٤.٦٤		

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) بين المسئولين والمستفيدين في تحديدهم لمستوى العدالة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة, وذلك لصالح المسئولين، ويتضح ذلك من خلال مقارنة المتوسطين, فقد كان متوسط درجة المسئولين (٥٩.١١) بينما كان متوسط درجة المستفيدين (٤٤.٩٥)، وقد يرجع ذلك الي قلة عدد المسئولين.

الفرض الثالث:" من المتوقع أن يكون مستوى خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة مرتفع".

-وللتحقق من هذا قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابات المستفيدين على استبيان خدمات الحماية الاجتماعية ثم قامت الباحثة بحساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة لحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي, والجدول التالي يوضح ذلك:-

قيمة "ت" ومستوى الدلالة للفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لاستبيان خدمات الحماية الاجتماعية كما يحددها المستفيدون (ن =٣٥٤)

خدمات الحماية الاجتماعية كما يحددها المستفيدون	المتوسط الحقيقي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الانحراف عن المتوسط الفرضي	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الخدمات الاجتماعية	١٤.٥١	١.٧٧	١٨	٣.٤٩ -	٣٧.١٠ -	٠.٠١

الخدمات الصحية	١٧.١٣	٢.١١	٢٠	٢.٨٧ -	٢٥.٦٤ -	٠.٠١
الخدمات الاقتصادية	١٧.٤٩	١.٧٩	٢٠	٢.٥١ -	٢٦.٤٢ -	٠.٠١
الخدمات التعليمية والتثقيفية	٩.٥٤	١.١٩	١٢	٢.٤٦ -	٣٨.٧٥ -	٠.٠١
الخدمات الترويحية والترفيهية	١٠.٢١	١.٠١	١٢	١.٧٩ -	٣٣.٥٢ -	٠.٠١
الدرجة الكلية	٦٨.٩٣	٦.٥٣	٨٢	١٣.٠٧ -	٣٧.٦٥ -	٠.٠١

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي وذلك في الدرجة الكلية والأبعاد لمتغير (الحماية الاجتماعية) وكانت الفروق جميعها لصالح المتوسط الفرضي, مما يشير إلى وجود مستوى منخفض من الحماية الاجتماعية (الدرجة الكلية والأبعاد) كما يحددها المستفيدون، وقد يرجع ذلك إلي عدم معرفة العمالة غير المنتظمة بالخدمات التي تقدمها إدارة العمالة غير المنتظمة وفقاً للقرار الوزاري رقم (١٦٢) لسنة٢٠١٩بشأن اللائحة المالية والادارية لتشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات والزراعة والموسمين والمؤقتين ومن في حكمهم).

-وللتحقق من هذا قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابات المسئولين على استبيان خدمات الحماية الاجتماعية, ثم قامت الباحثة بحساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة لحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي, والجدول التالي يوضح ذلك:-

قيمة "ت" ومستوى الدلالة للفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لاستبيان خدمات الحماية الاجتماعية كما يحددها المسئولون (ن =٩)

خدمات الحماية الاجتماعية كما يحددها المسئولون	المتوسط الحقيقي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الانحراف عن المتوسط الفرضي	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الخدمات الاجتماعية	٢١.٤٤	٥.٢٧	١٨	٣.٤٤	١.٩٦	٠.٠٩
الخدمات الصحية	٢٥.٤٤	١.٨١	٢٠	٥.٤٤	٩.٠٢	٠.٠١
الخدمات الاقتصادية	٢٥.٠٠	١.٢٢	٢٠	٥	١٢.٢٥	٠.٠١
الخدمات التعليمية والتثقيفية	٩.٣٣	٤.٩٧	١٢	٢.٦٧ -	١.٦١ -	٠.١٥
الخدمات الترويحية والترفيهية	٦.٥٦	٠.٧٣	١٢	٥.٤٤ -	٢٢.٤٨ -	٠.٠١
الدرجة الكلية	٨٧.٧٨	١١.٧١	٨٢	٥.٧٨	١.٤٨	٠.١٨

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي أبعاد

(الخدمات الاجتماعية, الخدمات التعليمية والتثقيفية), مما يشير إلى وجود (مستوى متوسط) من الخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية التثقيفية كما يحددها المسئولون، وقد يرجع ذلك إلي عدم تفعيل الخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية والتثقيفية بالشكل الأمثل وعدم زيادة الوعي لدي العمالة غير المنتظمة بتلك الخدمات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي للأبعاد (الخدمات الصحية, الخدمات الاقتصادية) وكانت الفروق لصالح المتوسط الحقيقي, مما يدل على وجود (مستوى مرتفع) من هذه الأبعاد كما يحددها المسئولون،وقد يرجع ذلك إلي تفعيل الخدمات الصحية والخدمات الاقتصادية بالشكل الأمثل وزيادة الوعي لدي العمالة غير المنتظمة بتلك الخدمات منذ بدا نشأة الإدارة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي في بعد (الخدمات الترويحية والترفيهية) وكانت الفروق لصالح المتوسط الفرضي, مما يدل على وجود (مستوى منخفض) من الخدمات الترويحية الترفيهية كما يحددها المسئولون، وقد يرجع ذلك إلي عدم تفعيل الخدمات الترويحية والترفيهية بالشكل الأمثل وعدم الوعي لدي العمالة غير المنتظمة بتلك الخدمات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي في الدرجة الكلية لأبعاد الحماية الاجتماعية, مما يدل على وجود مستوى متوسط من (الحماية الاجتماعية ككل) كما يحددها المسئولون، ويعكس ذلك عدم الوعي الكافي لدي العمالة غير المنتظمة بالخدمات التي تقدمها إدارة العمالة غير المنتظمة وفقاً للقرار الوزاري رقم (١٦٢) لسنة٢٠١٩بشأن اللائحة المالية والادارية لتشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات والزراعة والموسمين والمؤقتين ومن في حكمهم).

الفرض الرابع: " من المتوقع انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستفيدين والمسئولين في تحديدهم لمستوي خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة ".

وللتحقق من هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار "ت" T.test لحساب دلالة الفروق بين المستفيدين والمسئولين في تحديدهم لمستوى الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وتوضح بيانات الجدول التالي نتائج الاختبار:-

نتائج اختبار "ت" للمقارنة بين المسئولين والمستفيدين في تحديدهم لمستوى الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة

أبعاد الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة	طرفي المقارنة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	المستفيدون	٣٥٤	٦٨.٩٣	٦.٥٣	- ٤.٨١	٠.٠١
	المسئولون	٩	٨٧.٧٨	١١.٧١		

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) بين المسئولين والمستفيدين في تحديدهم لمستوى الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة, وذلك لصالح المسئولين, ويتضح ذلك من خلال مقارنة المتوسطين, فقد كان متوسط درجة المسئولين (٨٧.٧٨) بينما كان متوسط درجة المستفيدين (٦٨.٩٣).

الفرض الخامس:" توجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوي خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة ".

وللتحقق من هذا الفرض قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد العدالة الاجتماعية ودرجتها الكلية من ناحية وأبعاد الحماية الاجتماعية ودرجتها الكلية من ناحية أخرى، وفيما يلي مصفوفة الارتباطات وفق معامل ارتباط بيرسون:-

مصفوفة قيم معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد الحماية الاجتماعية كما يحددها المستفيدون (ن- ٣٥٤)

	بيـــان	أبعاد العدالة الاجتماعية					
		العدالة في الفرص المتاحة	العدالة في توزيع الدخول	العدالة في توزيع الخدمات	المساواة في الحقوق	المساواة في الواجبات	الدرجة الكلية
أبعاد الحماية الاجتماعية	الخدمات الاجتماعية	٠.٦٥**	٠.٥٧**	٠.٥٢**	٠.٤٩**	٠.٥٤**	٠.٦٣**
	الخدمات الصحية	٠.٤٧**	٠.٥٠**	٠.٣٥**	٠.٣٥**	٠.٣٩**	٠.٤٧**
	الخدمات الاقتصادية	٠.٨٢**	٠.٧٦**	٠.٦٧**	٠.٦٣**	٠.٦٨**	٠.٧٨**
	الخدمات التعليمية والتثقيفية	٠.٧٢**	٠.٦٩**	٠.٥٩**	٠.٦١**	٠.٧٩**	٠.٦٩**
	الخدمات الترويحية والترفيهية	٠.٩٧**	٠.٩٤**	٠.٨١**	٠.٧٩**	٠.٧٩**	٠.٩٣**
	الدرجة الكلية	٠.٩٢**	٠.٨٤**	٠.٧٦**	٠.٧٠**	٠.٧٧**	٠.٩٠**

يتضح من جدول السابق ما يلي:-

- وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) قدرها (٠.٩٠) بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في درجتهما الكلية.
- كما يتضح وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) تتراوح بين (٠.٣٥ و ٠.٩٣) بين الأبعاد الفرعية لكل من العدالة الاجتماعية من ناحية, والحماية الاجتماعية من ناحية أخرى.

الفرض السادس : " تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة".

أ- ينص الفرض الثامن (أ) على أنه " تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة". وللتحقق من هذا الفرض أجرت الباحثة تحليل الانحدار الخطي وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:-

تحليل الانحدار الخطي لتأثير أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R2	معامل التفسير R2 المعدل	قيمة "ف"	معامل الانحدار B	Beta	قيمة "ت"
العدالة في الفرص المتاحة	الخدمات الاجتماعية	٠.٦٥٣	٠.٤٢٦	٠.٤٢٥	**٢٦١.٦٦	١.٧٨٤	٠.٦٥٣	**١٦.١٨
العدالة في توزيع الدخول		٠.٥٧٠	٠.٣٢٥	٠.٣٢٣	**١٦٩.٨٠	٠.٩٩٦	٠.٥٧٠	**١٣.٠٣
العدالة في توزيع الخدمات		٠.٥٢٢	٠.٢٧٢	٠.٢٧٠	**١٣١.٨٠	١.١٤٦	٠.٥٢٢	**١١.٤٨
المساواة في الحقوق		٠.٤٨٩	٠.٢٣٩	٠.٢٣٧	**١١٠.٣٧	٠.٨٠٧	٠.٤٨٩	**١٠.٥١
المساواة في الواجبات		٠.٥٤٤	٠.٢٩٦	٠.٢٩٤	**١٤٧.٧٧	٠.٧٦٥	٠.٥٤٤	**١٢.١٦

يتضح من جدول تحليل الانحدار السابق ما يلي:-

- تؤثر جميع أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة, حيث جاءت جميع قيم "ف" وجميع قيم "ت" دالة عند مستوى (٠.٠١).
- تسهم العدالة في الفرص المتاحة بنسبة (٤٢.٥%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاجتماعية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٤٢٥), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول علي الفرص الحياتية المتاحة من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ امام الجميع في الحصول علي الخدمات الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.
- تسهم العدالة في توزيع الدخول بنسبة (٣٢.٣%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاجتماعية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٣٢٣), والباقي يعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق

في ضمان حد أدني للأجور يكفل مستوي معيشي ملائم.

- تسهم العدالة في توزيع الخدمات بنسبة (٢٧%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاجتماعية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٢٧), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في الحصول علي الخدمات الاجتماعية طبقاً للائحة.
- تسهم المساواة في الحقوق بنسبة (٢٣.٧%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاجتماعية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٢٣٧), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، يدل هذا علي ضرورة المساواة في الحقوق بين جميع العمالة غير المنتظمة.
- تسهم المساواة في الواجبات بنسبة (٢٩.٤%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاجتماعية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٢٩٤), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الواجبات بين جميع العمالة غير المنتظمة.

ب- ينص الفرض الثامن (ب) على أنه " تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الصحية للعمالة غير المنتظمة".

وللتحقق من هذا الفرض أجرت الباحثة تحليل الانحدار الخطي وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:-

تحليل الانحدار الخطي لتأثير أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الصحية للعمالة غير المنتظمة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R2	معامل التفسير R2 المعدل	قيمة "ف"	معامل الانحدار B	Beta	قيمة "ت"
العدالة في الفرص المتاحة	الخدمات الصحية	٠.٤٧١	٠.٢٢٢	٠.٢٢	**١٠٠.٣٦	١.٥٣	٠.٤٧١	**١٠.٠٢
العدالة في توزيع الدخول		٠.٤٩٦	٠.٢٤٦	٠.٢٤٤	**١١٤.٧٨	١.٠٣	٠.٤٩٦	**١٠.٧١
العدالة في توزيع الخدمات		٠.٤٣٠	٠.١٨٥	٠.١٨٣	**٧٩.٩٢	١.١٣	٠.٤٣٠	**٨.٩٤
المساواة في الحقوق		٠.٣٤٥	٠.١١٩	٠.١١٦	**٧٤.٤٠	٠.٦٧٩	٠.٣٤٥	**٦.٨٩
المساواة في الواجبات		٠.٣٩١	٠.١٥٣	٠.١٥١	**٦٣.٦٨	٠.٦٥٧	٠.٣٩١	**٧.٩٨

يتضح من جدول تحليل الانحدار السابق ما يلي:-

- تؤثر جميع أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الصحية للعمالة غير المنتظمة, حيث جاءت جميع قيم "ف" وجميع قيم "ت" دالة عند مستوى (٠.٠١).
- تسهم العدالة في الفرص المتاحة بنسبة (٢٢%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الصحية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٢٢),

أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول علي الفرص الحياتية المتاحة من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ امام الجميع في الحصول علي الخدمات الصحية للعمالة غير المنتظمة.

- تسهم العدالة في توزيع الدخول بنسبة (٢٤.٤%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الصحية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٢٤٤), والباقي يعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في ضمان حد أدني للأجور يكفل مستوي معيشي ملائم.
- تسهم العدالة في توزيع الخدمات بنسبة (١٨.٣%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الصحية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.١٨٣), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في الحصول علي الخدمات الصحية طبقاً للائحة.
- تسهم المساواة في الحقوق بنسبة (١١.٦%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الصحية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.١١٦), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الحقوق بين جميع العمالة غير المنتظمة.
- تسهم المساواة في الواجبات بنسبة (١٥.١%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الصحية, حيث بلغ معامل التفسير (٠١٥١), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الواجبات بين جميع العمالة غير المنتظمة.

جـ- ينص الفرض الثامن (جـ) على أنه تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة. وللتحقق من هذا الفرض أجرت الباحثة تحليل الانحدار الخطي وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:-

تحليل الانحدار الخطي لتأثير أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R2	معامل التفسير R2 المعدل	قيمة "ف"	معامل الانحدار B	Beta	قيمة "ت"
العدالة في الفرص المتاحة	الخدمات الاقتصادية	٠.٨٢٠	٠.٦٧٣	٠.٦٧٢	**٧٢٤.٩٢	٢.٢٦٤	٠.٨٢٠	**٢٦.٩٢
العدالة في توزيع الدخول		٠.٧٥٩	٠.٥٧٦	٠.٥٧٥	**٤٧٨.٢٦	١.٣٣٩	٠.٧٥٩	**٢١.٨٧
العدالة في توزيع الخدمات		٠.٦٦٨	٠.٤٤٦	٠.٤٤٤	**٢٨٣.٣٨	١.٤٨١	٠.٦٦٨	**١٦.٣٨
المساواة في الحقوق		٠.٦٣٠	٠.٣٩٧	٠.٣٩٥	**٢٣١.٨٨	١.٠٥٢	٠.٦٣٠	**١٥.٢٣

المساواة في الواجبات		٠.٦٨٢	٠.٤٦٥	٠.٤٦٤	**٣٠٦.٣٨	٠.٩٧٠	٠.٦٨٢	**١٧.٥٠

يتضح من جدول تحليل الانحدار السابق ما يلي:-

- تؤثر جميع أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة, حيث جاءت جميع قيم "ف" وجميع قيم "ت" دالة عند مستوى (٠.٠١).
- تسهم العدالة في الفرص المتاحة بنسبة (٦٧.٢%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاقتصادية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٦٧٢), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول علي الفرص الحياتية المتاحة من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ امام الجميع في الحصول علي الخدمات الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة.
- تسهم العدالة في توزيع الدخول بنسبة (٥٧.٥%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاقتصادية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٥٧٥), والباقي يعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في ضمان حد أدني للأجور يكفل مستوي معيشي ملائم.
- تسهم العدالة في توزيع الخدمات بنسبة (٤٤.٤%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاقتصادية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٤٤٤), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في الحصول علي الخدمات الاقتصادية طبقاً للائحة.
- تسهم المساواة في الحقوق بنسبة (٣٩.٥%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاقتصادية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٣٩٥), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الحقوق بين جميع العمالة غير المنتظمة.
- تسهم المساواة في الواجبات بنسبة (٤٦.٤%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الاقتصادية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٤٦٤), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الواجبات بين جميع العمالة غير المنتظمة.

د- ينص الفرض الثامن (د) تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات التعليمية والتثقيفية للعمالة غير المنتظمة.

وللتحقق من هذا الفرض أجرت الباحثة تحليل الانحدار الخطي وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:-

تحليل الانحدار الخطي لتأثير أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات التعليمية والتثقيفية للعمالة غير المنتظمة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R2	معامل التفسير R2 المعدل	قيمة "ف"	معامل الانحدار B	Beta	قيمة "ت"
العدالة في الفرص المتاحة	الخدمات التعليمية التثقيفية	٠.٧١٨	٠.٥١٥	٠.٥١٤	**٣٧٣.٨٨	١.٣٢	٠.٧١٨	**١٩.٣٤
العدالة في توزيع الدخول		٠.٦٨٥	٠.٤٦٩	٠.٤٦٧	**٣١٠.٧٦	٠.٨٠٨	٠.٦٨٥	**١٧.٦٣
العدالة في توزيع الخدمات		٠.٥٨٨	٠.٣٤٦	٠.٣٤٤	**١٨٥.٨٤	٠.٨٧٢	٠.٥٨٨	**١٣.٦٣
المساواة في الحقوق		٠.٦٠٤	٠.٣٦٥	٠.٣٦٣	**٢٠٢.٠	٠.٦٧٤	٠.٦٠٤	**١٤.٢١
المساواة في الواجبات		٠.٥٧٥	٠.٣٣١	٠.٣٢٩	**١٧٤.٠٧	٠.٥٤٧	٠.٥٧٥	**١٣.١٩

يتضح من جدول تحليل الانحدار السابق ما يلي:-

- تؤثر جميع أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات التعليمية والتثقيفية للعمالة غير المنتظمة, حيث جاءت جميع قيم "ف" وجميع قيم "ت" دالة عند مستوى (٠.٠١).
- تسهم العدالة في الفرص المتاحة بنسبة (٥١.٤%) من حجم التغيير في بعد الخدمات التعليمية التثقيفية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٥١٤), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول علي الفرص الحياتية المتاحة من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ امام الجميع في الحصول علي الخدمات التعليمية والتثقيفية للعمالة غير المنتظمة.
- تسهم العدالة في توزيع الدخول بنسبة (٤٦.٧%) من حجم التغيير في بعد الخدمات التعليمية والتثقيفية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٤٦٧), والباقي يعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في ضمان حد أدني للأجور يكفل مستوي معيشي ملائم.
- تسهم العدالة في توزيع الخدمات بنسبة (٣٤.٤%) من حجم التغيير في بعد الخدمات التعليمية والتثقيفية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٣٤٤), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في الحصول علي الخدمات التعليمية والتثقيفية طبقاً للائحة.
- تسهم المساواة في الحقوق بنسبة (٣٦.٣%) من حجم التغيير في بعد الخدمات التعليمية والتثقيفية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٣٦٣), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الحقوق بين جميع العمالة غير المنتظمة.

- تسهم المساواة في الواجبات بنسبة (٣٢.٩%) من حجم التغيير في بعد الخدمات التعليمية والتثقيفية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٣٢٩), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الواجبات بين جميع العمالة غير المنتظمة.

هـ- ينص الفرض الثامن (ه) على أنه "تؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بالخدمات الترويحية والترفيهية للعمالة غير المنتظمة".

وللتحقق من هذا الفرض أجرت الباحثة تحليل الانحدار الخطي وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:-

تحليل الانحدار الخطي لتأثير أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية للعمالة غير المنتظمة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R2	معامل التفسير R2 المعدل	قيمة "ف"	معامل الانحدار B	Beta	قيمة "ت"
العدالة في الفرص المتاحة	الخدمات الترويحية الترفيهية	٠.٩٦٩	٠.٩٣٩	٠.٩٣٩	**٥٣٩٠.٩	١.٥٠٧	٠.٩٦٩	**٧٣.٤٢
العدالة في توزيع الدخول		٠.٩٣٦	٠.٨٧٥	٠.٨٧٥	**٢٤٧٢.٩	٠.٩٣٠	٠.٩٣٦	**٤٩.٧٣
العدالة في توزيع الخدمات		٠.٨١٢	٠.٦٥٩	٠.٦٥٨	**٦٧٩.٠٤	١.٠١	٠.٨١٢	**٢٦.٠٦
المساواة في الحقوق		٠.٧٩٠	٠.٦٢٤	٠.٦٢٣	**٥٨٤.٧٥	٠.٧٤٣	٠.٧٩٠	**٢٤.١٨
المساواة في الواجبات		٠.٧٩٠	٠.٦٢٤	٠.٦٢٣	**٥٨٤.٣٨	٠.٦٣٣	٠.٧٩٠	**٢٤.١٧

يتضح من جدول تحليل الانحدار الخطي السابق ما يلي:-

- تؤثر جميع أبعاد العدالة الاجتماعية في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية للعمالة غير المنتظمة, حيث جاءت جميع قيم "ف" وجميع قيم "ت" دالة عند مستوى (٠.٠١).
- تسهم العدالة في الفرص المتاحة بنسبة (٩٣.٩%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٩٣٩), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول علي الفرص الحياتية المتاحة من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ امام الجميع في الحصول علي الخدمات الترويحية والترفيهية للعمالة غير المنتظمة.

- تسهم العدالة في توزيع الدخول بنسبة (٨٧.٥%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٨٧٥), والباقي يعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في ضمان حد أدني للأجور يكفل مستوي معيشي ملائم.
- تسهم العدالة في توزيع الخدمات بنسبة (٦٥.٨%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٦٥٨), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي أن لكل عامل غير منتظم حق في الحصول علي الخدمات الترويحية والترفيهية طبقاً للائحة.
- تسهم المساواة في الحقوق بنسبة (٦٢.٣%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٦٢٣), أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى.
- تسهم المساواة في الواجبات بنسبة (٦٢.٣%) من حجم التغيير في بعد الخدمات الترويحية والترفيهية, حيث بلغ معامل التفسير (٠.٦٢٣) أما الباقي فيعود إلى عوامل أخرى، وهذا يدل علي ضرورة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع العمالة غير المنتظمة.

قائمة المراجع

١- أبو النصر ، محمد زكي (٢٠١٦): العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء، بنها الجديدة، دار الفيروز، الطبعة الأولي، ص(١٩)،

٢- ادارة رعاية وتشغيل العمالة غير المنتظمة بمديرية قوي عاملة اسيوط (٢٠١٩) : اللائحة المالية والإدارية المرفقة بشأن تشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات، والزراعة والموسميين والمؤقتين ومن فى حكمهم) الفصل الاول مادة (١)،

٣- الاحمد ،وسيم حسام الدين (٢٠١٧): حماية كبار السن فى ضوء احكام الشريعة والقانون الدولى ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، ص (٣١٦)،

٤- التوم ، عفاف أحمد محمد (٢٠١٦): "العدالة الاجتماعية "منظور مقارن"، بحث منشور، مجلة التنوير،ع١٦، مركز التنوسر المعرفي، السودان، ص:(٣١)،

٥- الحسيني ، السيد (١٩٩٦): التنمية القومية والعدالة الإقليمية "الحالة المصرية"، بحث منشور، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد السابع، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ص(٢٦)،

٦- الرافعي ، أحمد بن على الفيومي (١٩٦٥): المنير في غريب الشرح الكبير، القاهرة، دار المعارف، ص(٦١٢)،

٧- الرشيدي ، أحمد (٢٠٠٦): حقوق الإنسان، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٢٤، السنة الثانية، ص (١٦)

٨- السروجي ، طلعت مصطفي (٢٠٠٩): ميادين ممارسة الخدمة الإجتماعية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص ص (٢٥٦:٢٥٧)،

٩- السروجي ، طلعت مصطفي (٢٠٠٤) : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ص(١٣)،

١٠- السكري ، أحمد شفيق (٢٠٠٤) : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٠-١١ مايو ، ص(٢٩)،

١١- الشرقاوي ، سعاد (٢٠٠٢) : النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات، القاهرة، دار النهضة العربية، ص (٣٤٣)،

١٢- الشهاوى ، قدري عبد الفتاح (٢٠٠٣): موسوعة قانون العمل، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص(٢١)،

١٣- العوران ، أحمد فارس (٢٠١٤): إقتصاد الأمن الإجتماعي، التحدي والإستجابة، المعهد الدولي للفكر الاسلامي، ص(٢٣٢)،

١٤- المعجم العربي: الأساس، ص:(٨٢٦)،

١٥- المعجم الوجيز(٢٠١١): مجمع اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ص (١٧٣).

١٦- النحلة ، علي بن إبراهيم (٢٠١٤): مواجهة الفقر، المشكلة وجوانب المعالجة، الرياض، المجلة العربية، ص(٣٩).

١٧- بدوى ،أحمد زكى (١٩٦٥): دراسات تطبيقية في تشريع العمل والتأمينات الاجتماعية، القاهرة، دار الفكر العربي، ص(٦٢).

١٨- بدوي ، أحمد زكى (١٩٨٢): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ، ص(٣٨٩).

١٩- حمزة ، أحمد إبراهيم (٢٠١٥): السياسة الإجتماعية، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص (٣٠٥).

٢٠- خزام ، منى عطية (٢٠١٠): شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص٤٣.

٢١- خزام ، منى عطية (٢٠١٧): رأس المال الاجتماعي في عالم متغير، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص (٣٢٦).

٢٢- خزام ، منى عطية (٢٠١٦): سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص(٢٠٢).

٢٣- رشوان ، حسنين عبد الحميد أحمد (٢٠٠٦): الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان "دراسة فى علم الاجتماع السياسي"، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ص (١١).

٢٤- شفيق ، محمد (٢٠٠٣): التشريعات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص(٢٥).

٢٥- غيث ، محمد عاطف (١٩٧٩): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص(٧٩).

٢٦- عبد العزيز، سلوى (١٩٩٧): ظاهرة إصابات العمل "تحليل اجتماعي"، القاهرة، مكتبة الشرق، ص(٢٥)،

٢٧- عيسى ، محمد جمال (١٩٩٩): تاريخ القانون في الغرب، القاهرة، دار النهضة العربية، ، ص(١٦).

٢٨- قويدر ، إبراهيم (٢٠٠٥): الحماية الإجتماعية الماهية والمفهوم رؤية شمولية، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ص(١٣).

٢٩- كونيرز ،ديانا (١٩٩٠): مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، ترجمة الفاروق زكي يونس، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للنشر، ص (٦٥).

٣٠- مان ، ميشيل (١٩٩٩): موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهوارى، سعيد عبد العزيز، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص:(٣٤٨).

٣١- مجمع اللغة العربية(٢٠٠١) : المعجم الوجيز، القاهرة، المطابع الأميرية، ص:(٤٠٩).

٣٢- ناجي ، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٢): سياسة الرعاية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص (١٥-٢١).

٣٣- معوض ، حمدي (٢٠٠٩):مدي توفير الرعاية الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة من خلال النقابات، وزارة القوي العاملة والهجرة ، الادارة المركزية للتطوير الاداري ، مركز التدريب الاداري ، برنامج تنمية مهارات مديري وحدات العمالة غير المنتظمة في الفترة من ١مارس حتي ٩ مارس ٢٠٠٩ ، ص (٣:١).

٣٤- مكتب العمل الدولي(٢٠٠٨): تمويل التأمينات "المبحث الثاني: نظم الحماية الإجتماعية وبيئتها الاقتصادية"، مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، الجمعية الدولية لضمان الاجتماعي، جنيف، ص ص(٥- ٦)،

٣٥- هوارية ، بن دهمة (٢٠١٥م): الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي (دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٣٦- Kirst- (2007): ، Karen K،Ashman Introduction to Social Work and Welfare-Critical Thinking ، New York،Perspective P(208).،Brooks/Cole

٣٧- Kim Berly ، Lavra،Pick،Bena And Elizabeth Mvera(2008): Social ، Encyclopedia Of Counselin،Justice p(16).

٣٨- (2000) : ، King ،Cherly Simrell ,"Encyclopedia of ،Social Justice Governance" , London, Sage P 2. ،Application

٣٩- al)(2011): What ، (et، Tom،Calma National ، Unsw،is social justice (11).: p،Probon Resources Center

٤٠- ، Gary (2002): Poverty،Craig ، Social Work and Social Justice، v(23) ،British Journal of Social Work pp(277:279).

٤١- Bob (2015): ، all،Deacon et Social Security and Social Protection of Migrants in South University of the ،Africa and SADC (17).، p، June،Wit Watersrand

٤٢- Frey(2009): ، R،Lawrence Encyclopedia Of ،Social Justice Sage ،Communication Theory P 5.،Application

٤٣- Liverpool CityCouncil(2011): Creating to ،Social justice Policy p (4).،Future Together

٤٤- Ministery of Local Government (2011): National Social Protection ، Rwanda: Repubulinka،Strategy pp(2-7).،January

٤٥- Machael (2013): social ،Plamer Protection and Disability A call For Oxford Development ،Action Vol,41, No, 2, p(3) . ،Studies

٤٦- Miller (2008): Social ،Peter Justice Encyclopedia of Qualitative Sage ، London،Research Methods P(2).،Application

٤٧- Adama And Christine ،Ou Ane Glan 2 : Un Ecopolcies And Conf Erences Widening Access To

Education To Further Social Justice ،Oventation p34-35.

٤٨- United Nations (2001): Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in a Globalizing World، Report of the Secretary-General، Economic and Social Council، February، p 4.

٤٩- Reisch، Michael (2003): Social Justice And Multi Culturalism، Studies In Social Justice, Volum 1 , Issuses 1 P2.، Michigan

٥٠- Vaes، Sara & Hujse Huib ، (2014): Social protection at the top of the international Agenda، Hivs، Kuleven.

٥١- Toporek، Rebecca ، (et,al)(2006): Ethics and Professional Issues Related to the Practice of Social Justice in Counseling Psychology، Sage Application، London (2).: p،

٥٢- Himchak، V Maureen (2011): A Social Justice Value Approach Regarding Physician Assisted Suicide and Euthanasia Among the Elderly، Journal of Social Work & Values، Vo,8، No1، Spring ، p:(1).

٥٣- zarazua، (et al)، Miguel Nion (2012): Social Protection In Sub Saharan Africa، Getting The Politics Right، World Development، volume (40)، Issue (1)، January، pp(163-176).